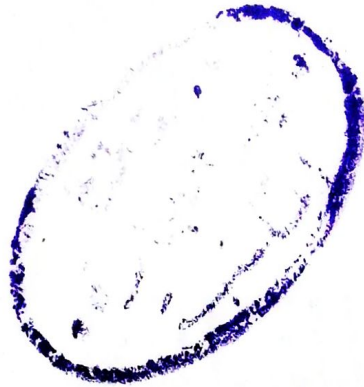


٤٩



المجلة العلمية
كلية التجارة - جامعة أسيوط



التجارة والتطوير



المجلة العلمية النجا
GN:11154881.10
س. 5، ع. 1
BibID:11154881
9/330

العدد الأول - السنة الخامسة - ١٩٨٥

٢٥-١١

**استخدام منهج النظم في تحليل
مشاكل المحاسبة الاجتماعية**

**THE USE OF THE SYSTEMS APPROACH
IN THE ANALYSIS OF SOCIAL ACCOUNTING
PROBLEMS**

دكتور / سمير هلال

مقدمة

زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطة المشروعات (المنشآت) الاقتصادية (أنظر مرجع ٥ ، ٢٢) . ونواجه هذه المشروعات وخاصة الصناعية منها نوعاً من الضغط المعنوي نتيجة لاعتماد عناصر المجتمع بأن هذه المشروعات عليها التزامات وطنية واجتماعية بجانب هدفها التقليدي وهو تحقيق الربح (١٥) . وترتكز هذه الالتزامات على المفهوم القائل بأن المنشأة الاقتصادية خلية من خلايا المجتمع ورغم كونها شخص معنوي إلا أن عليها نفس الالتزامات نحو المجتمع كالشخص الطبيعي وبالتالي فعلها واجبات أخلاقية واجتماعية بجانب الالتزامات القانونية والاقتصادية . ويتأثر نجاح المنشأة الاقتصادية في أداء واجباتها نحو المجتمع بعاملين رئيسيين :

(١) التوافق النسبي لأهداف المنشأة مع أهداف المجتمع (Goal Congruence) فلا يجب أن يتعارض هدف المنشأة في تحقيق الربح مثلاً مع هدف المجتمع في الحصول على سلع وخدمات من المنشأة بجودة معقولة وسعر مقبول .

(٢) قدرة الإدارة على الاستجابة السريعة لما يتوقعه أفراد المجتمع من منشأتهم ، وغالباً ما تتغير هذه التوقعات بتغير المتطلبات البيئية والاقتصادية ويتأثر ذلك بالطبع بالتقدم العلمي وزيادة السكان والمستوى الفكري والثقافي والحالة الاقتصادية .

وليس هناك شك في أن سلوك المنظمات الاجتماعية والجهات الحكومية نحو المنشآت الاقتصادية يؤثر على القرارات الإدارية في هذه المنشآت ، وبالتالي فقد تزايدت الحاجة إلى بيانات عن الأنشطة التي يؤديها المشروع للوفاء بالتزاماته الاجتماعية . فن جهة تستخدم هذه البيانات في مساعدة الإدارة في اتخاذ قراراتها

بمخصوص الالتزامات الاجتماعية للمشروع ، ومن جهة أخرى تستخدم هذه البيانات بواسطة المنظمات الاجتماعية والبيئية والجهات الحكومية لتقييم أداء المشروع في هذا المجال .

طبيعة المشكلة :

لاشك أن الدور الاجتماعي والبيئي الذي تلعبه الوحدات الاقتصادية يتزايد إذا ما كانت هذه الوحدات تعمل في نظام اشتراكي حيث أن هدف هذه المشروعات يمتد إلى ما هو أبعد من مجرد تحقيق الربح وهو المشاركة الفعلية في تحسين حياة المواطن وذلك من خلال سياسات التوظيف والتسعير والتوزيع . ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة إلى بيانات عن كيفية أداء المشروع لالتزاماته الاجتماعية يمكن استخدامها في قياس وتقويم ومخطبط مساهمات الوحدات الاقتصادية في تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية للمواطنين وكان أن أقيمت مسؤولية توفير هذه البيانات — على الأقل في البحث المحاسبي — على المحاسبة باعتبارها المصدر الرئيسي للبيانات الخاصة بانشطة المشروع كلها . وتناول الكثيرون دور المحاسبة في قياس وعرض بيانات من أداء المشروع لانشطته الاجتماعية تحت عناوين مختلفة منها المحاسبة الاجتماعية Social Accounting . المحاسبة عن الالتزامات الاجتماعية Social Responsibility Accounting . أو الإفصاح الاجتماعي للشركات Corporate Social Reporting .

كما تعددت الجهود العلمية والمهنية بهدف إيجاد تصور فكري يعتمد على أسس نظرية ويكون قابلاً للقياس والتطبيق في مجال المحاسبة الاجتماعية . فمسئلي الصعيد العلمي حاول بعض الباحثين إما تطوير المفاهيم المحاسبية المتعارف عليها لتشمل أداء المشروع لالتزاماته الاجتماعية (Neil Churchill 1977)

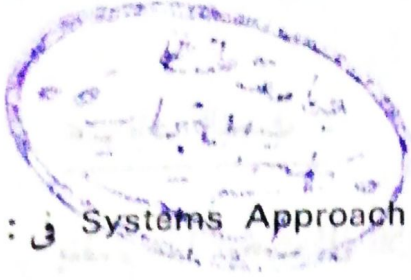
(٢٦) أو تقديم مفاهيم مستقلة للمحاسبة الاجتماعية Ramanathan (١٩٧٦)
(٢٨) كما أن هناك جهودات علمية واضحة خاصة بمشاكل القياس في المحاسبة
ولاجتماعية ومنها Ijiri & Cooper (١٩٧٦) Van Belt III (١٩٧٤)
و Ralph Estes (١٩٧٦ و ١٩٧٢) (مراجع ١٤، ١١، ٣١) هذا بالإضافة
إلى العديد من الرسائل والكتابات العلمية غير المنشورة .

أما المنظمات المهنية التي لها محاولات جادة في هذا المجال فنذكر منها :

- (أ) اللجان التي كونها مجمع المحاسبة الأمريكي (AAA) والتي تناولت
بالدراسة قياس الأداء الاجتماعي للمشروع (٧٨/٧٥ / ١٩٧٢)
(أنظر مراجع ١ - ٥) .
- (ب) دراسة معهد المحاسبين العموميين (AICPA) بأمريكا والتي خصصت
لقياس الأداء الاجتماعي للمشروعات (١٩٧٧) (٦) .
- (ج) لجنة المجمع القومي للمحاسبين بأمريكا (NAA) لدراسة المحاسبة
عن الأداء الاجتماعي للشركات (١٩٧٤) (٢٥) .
- (د) دراسة أعدها Mc Donough, Epstein, Flamholtz للمجمع القومي
للمحاسبين بأمريكا في عام ١٩٧٧ وذلك لقياس مساهمة المشروع
في إشباع حاجة المجتمع من السلع والخدمات (أنظر مرجع ١٥) .
- (هـ) الدراسة الخاصة التي أعدها Jensen في عام ١٩٧٦ لمجمع المحاسبة
الأمريكية عن تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأنشطة
المشروعات الاقتصادية .
- (و) دراسة Shoenfeld (١٩٧٨) التي أعدها عن الإفصاح عن الأداء
الاجتماعي للشركات أوروبا (١٧) .

ومن الناحية العملية فقد تزايدت في الآونة الأخيرة أعداد المنشآت الاقتصادية التي تنشر - بصفة إختيارية - بيانات عن أنشطتها الاجتماعية وخدماتها البيئية فمثلا في عام ٧٧ بلغ عدد مثل هذه الشركات ٤٤٦ شركة من أكبر ٥٠٠ شركة صناعية في الولايات المتحدة (FORTUNE 500) ولكن الملاحظ على هذه البيانات المنشورة أنها تختلف في كمها ونوعها وطريقة عرضها بين شركة وأخرى وذلك لعدم وجود معايير واضحة تلتزم بها الشركات في هذا الشأن .

والخلاصة أنه على الرغم من مرور حوالي عشرين سنة على ظهور ما يسمى بالحاسبة الاجتماعية إلا أن الإطار الفكري لهذه الوظيفة المحاسبية لم يكتمل - ولم تتضح إلى الآن طرق ووسائل القياس التي يمكن للمحاسب إستخدامها في هذا المجال وبالتالي فلم تخرج المحاسبة الاجتماعية عن نطاق الافتراضات الشخصية والممارسات المنفردة ولم يندرج عن هذا بالطبع بيانات مفيدة في تقويم أداء المشروعات وتخطيط مساهماتها في تحسين الظروف الاجتماعية للبيئة المحيطة .



الهدف من البحث وحدود :

يهدف هذا البحث إلى استخدام منهج النظم Systems Approach في :

(أ) محاولة تحديد المشكلات النظرية والتطبيقية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية وتأثر على إمكانية ممارستها على مستوى الوحدة الاقتصادية.

(ب) تحليل هذه المشكلات إلى عناصرها المختلفة لمحاولة إستنباط دور البحث المحاسبي في حلها .

(ج) تقديم إقتراحات بشأن دور البحث المحاسبي في تطوير المحاسبة الاجتماعية بما يتماشى مع معايير مهنة المحاسبة ومبادئ نظريتها ونأهيل القائمين عليها .

أسباب إستخدام منهج النظم في هذه الدراسة :

نستخدم هذه الدراسة منهج النظم في تحليل مشاكل المحاسبة الاجتماعية لما له من خصائص ثلاث طبيعية موضوع الدراسة ومن أهمها :

- (١) يمكن النظر إلى المحاسبة كظام داخل المشروع والذي هو بدوره نظام داخل المجتمع ويكون من الطبيعي - طبقاً لهذا التعريف - يستخدم منهج النظم في تحليل العلاقات بينهما (المجتمع - المشروع - المحاسبة) ،
- (٢) يقوم منهج النظم بتحليل الوظائف المطلوبة من كل عنصر من عناصر النظام أو نظمه الفرعية وتوضح أهمية هذا التحليل في مشكلتنا هذه عند محاولة تحديد الوظائف المحاسبية في الأداء الاجتماعي للمشروع .
- (٣) تختلف أساليب وطرق القياس في النظم الفرعية بأختلاف أهداف النظم الرئيسية ويساعد منهج النظم في تقييم أساليب القياس ومدى ملاءمتها في المحاسبة الاجتماعية .

محتويات البحث :

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ويعرض المفاهيم والتعريفات الخاصة بالمحاسبة الاجتماعية ونظرية النظم . ويناقش المجهودات العلمية التي تمت في هذا المجال .

القسم الثاني : ويتناول بالتحليل مشكلة القياس في المحاسبة الاجتماعية بهدف تحديد أوجه القصور في أساليب القياس المقدمة .

القسم الثالث : وفيه تقترح دورا محددًا للبحث المحاسبي في مجال المحاسبة الاجتماعية ويناقش دور المهنة في القيام بهذه المسؤولية .

القسم الأول

مفاهيم وتعريفات

Concepts and Definitions

١ - ١ منهج النظم Systems Approach

طبقاً لمنهج النظم يمكن النظر إلى أى ظاهرة أو نشاط معين على أنه نظام أو جزء من نظام له عناصر . وكل عنصر له وظائف محددة . وعن طريق أداء كل عنصر لوظائفه يتحقق هدف النظام ككل (١) . ويمكن استخدام هذا المنهج في النظر إلى المجتمع كنظام له أهداف اقتصادية واجتماعية . وهذا النظام الكبير مكون بدوره من أنظمة فرعية وعناصر أخرى (هي للتؤسسات والحكومة والأفراد .. الخ) وكل من هذه العناصر أو الأنظمة الفرعية مكون من عناصر أصغر . وبأداء هذه العناصر لوظائفها يتحقق هدف النظام الفرعي ثم بأداء الأنظمة الفرعية لوظائفها يتحقق هدف النظام الأكبر .

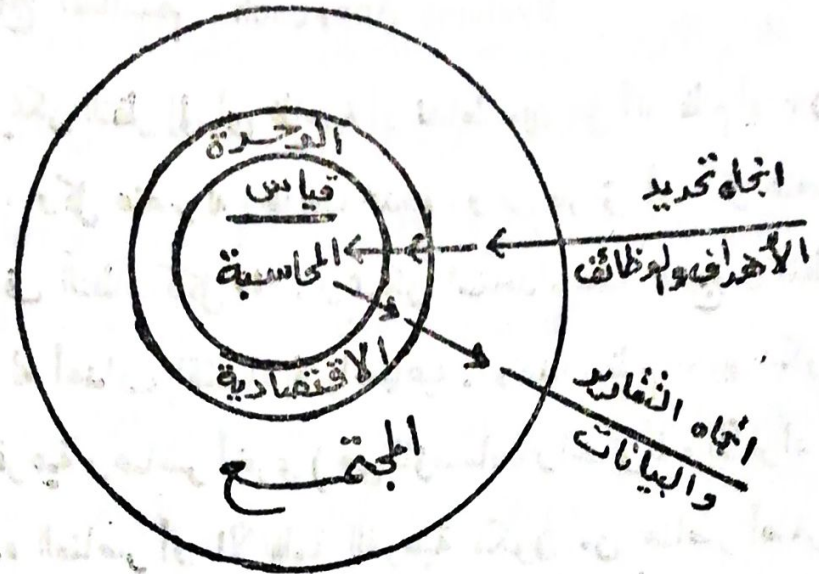
ويتميز هذا المنهج بأنه لا يقتصر على وصف الشيء أو الظاهرة محل الدراسة وإنما يمتد لتحليل العلاقات البيئية المحيطة به أو أثرها على الوظائف والأهداف المطلوب تحقيقها . كما أن هذا المنهج يتميز بتحليل النظام إلى أجزاء يمكن عن طريق دراستها التعرف على مواطن الخلل وأسباب المشكلات وإمكانية علاجها دون التأثير على بقية عناصر النظام أو نظمه الفرعية .

وفي علاقة المحاسبة بالمجتمع (والموضحة في شكل ١) نجد أن المحاسبة نظام

(1) — Ashby, Ross, Design For a Brain, Wiley, New York, 1954.

— Pomeroy, R. « Systems and Procedures », 2nd ed, Prentice-Hall Englewood Cliffs, N. J. 1968

فرعى تقوم بوظائف لتحقيق أهداف نظام أكبر هو الوحدة الاقتصادية نفسها والتي بدورها تقوم بوظائف وأنشطة لازمة وأساسية لتحقيق أهداف النظام الأكبر وهو المجتمع ويجب أن نلاحظ أن تحديد الوظائف والأهداف يتجه من النظام الأكبر إلى الأصغر بينما تتم عملية تجميع البيانات وقياسها وتقريرها من النظام الأصغر إلى الأكبر.



شكل ١ : العلاقة بين النظم المختلفة

(المجتمع - الوحدة الاقتصادية - المحاسبة)

١ - ٢ مفهوم العقد الاجتماعي : Social Contract

ترتكز المسؤولية الاجتماعية للمشروع على فكرة وجود عقد افتراضي بين المشروع والمجتمع يسمى بالعقد الاجتماعي ويعرف العقد الافتراضي بأنه اتفاق غير مكتوب بين عناصر المجتمع يتم بمقتضاه تبادل المنافع بين هذه العناصر وتحدد مسؤوليات كل عنصر تجاه الآخرين طبقاً لقواعد تحددها الأهداف السائدة والمستويات الفكرية والثقافية والاقتصادية.

ولقد نشأت فكرة العقد الاجتماعي على يد مجموعة من الفلاسفة نذكر منهم جون لوك John Locke وجين جاك روسو Jean Jacques Rousseau

وقد نادى الأخير في كتابه «العقد الاجتماعي» بأن المجتمع في صورته هو اتحاد يملك كل من فيه على حمايته والحفاظ على الأفراد والممتلكات ويحتفظ الفرد فيه بحريته رغم تفاعله مع العناصر الأخرى لتحقيق أهداف المجموع أو رغبة الجماعة General will وطبقاً لروسو فإن الأفراد وحقوقهم وامتلاكاتهم في خدمة

المجتمع ككل ويعملون على تحقيق الرخاء الاجتماعى ، Social welfare ، العدالة الاجتماعية ، social justice ، والمساواة الاجتماعية social equality

ومن الواضح أن مفهوم العقد الاجتماعى يرتكز على أسس فلسفية وأخلاقية وسياسية ويتلخص فى أن الفرد الذى يرغب العيش فى مجتمع ذى نظام وحضارة يجب أن يخضع لإلتزامات تنظم حماية الممتلكات والأرواح وحفظ حقوق الغير وبما أن المشروع الاقتصادى شخص معنوى فى المجتمع فإنه يخضع لمثل هذا التعاقد وتطبيق هذا المفهوم على الوحدة الاقتصادية يمكننا استخلاص ما يلى :

١ - أن الشركة عنصر من عناصر المجتمع تتفاعل معه وتتبادل المنافع مع عناصره الأخرى وبالتالي فهى طرف فى هذا العقد الاجتماعى .

٢ - أن الهدف الفرعى لكل عنصر من عناصر المجتمع يجب أن يتحدد بناء على إتفاق (أو رضاء) عام من العناصر الأخرى فى المجتمع حتى يمكن قبول هذا العنصر (الشركة مثلا) ممارسة لنشاطه مع العناصر الأخرى فى المجتمع . وبالتالي فيجب أن يرضى أفراد المجتمع عما تقدمه لهم الشركة من مساهمات اجتماعية .

٣ - أنه ليس من الضرورى أن تكون الإلتزامات الاجتماعية للشركة مكتوبة أو محددة فى كميته أو طريقة أدائها وإنما يخضع ذلك للأهواف السائدة والظروف البيئية للمجتمع وتطوره الاقتصادى والاجتماعى .

٤ - أن هناك حاجة إلى إعادة تعريف (وربما استنباط) الإلتزامات الاجتماعية المتوقعة من الوحدة الاقتصادية نتيجة لهذا العقد الاجتماعى المفترض .

١ - ٣ أهداف المحاسبة الاجتماعية

Objectives of Social Responsibility Accounting

فى ظل منهج النظم لا يمكن تحديد هدف النظم الفرعى قبل تحديد هدف النظم الرئيسى .

وبالتالي فلا يمكن تحديد أهداف المحاسبة الاجتماعية قبل تحديد أهداف المشروع ولا يمكن تحديد أهداف المشروع قبل تحديد أهداف المجتمع نفسه . ومن الواضح أن تحديد أهداف المجتمع ليس من مهمة المحاسبين وإنما هي نتيجة جهد مشترك من الفلاسفة ، المؤرخين وعلماء الاجتماع ، علماء النفس والسياسيين والمختصين بقياس الظواهر الاجتماعية (أنظر مرجع ١٧) . وقد يحدد البعض أهداف المجتمع في صيغة عامة مثل تحقيق الرخاء الاجتماعي أو تحسين مستوى معيشة أفرادهِ ويتوقف تفسير ذلك على العوامل البيئية والاقتصادية والسياسية السائدة . وقد جرت محاولات لتحديد دور الوحدة الاقتصادية كنظام فرعي في تحقيق أهداف المجتمع عن طريق القيام بوظائف معينة منها (٣) :

- ١ - تحقيق الربح .
- ٢ - الاستجابة السريعة للمتغيرات الاجتماعية والبيئية .
- ٣ - النمو الاقتصادي .
- ٤ - الاستجابة للرغبات المتغيرة للمتلقي للمعلومات .
- ٥ - التوزيع العادل للموارد المتوقعة .
- ٦ - المعاملة العادلة للموظفين والعاملين بالمشروع .
- ٧ - الالتزام بالاضوابط القانونية والخلقية للمجتمع .

على أن هذه المحاولة - كما نرى - لم تقدم إلا وصفاً عاماً للوظائف بعضها غير قابل للقياس أو التحقيق مثل الاستجابة السريعة للمتغيرات البيئية والبشرية مما يجعل مهمة القيام بها وقياسها محلاً للتقدير الشخصي للقائم بالقياس .

١ - ٤ الاطار النظري للمحاسبة الاجتماعية :

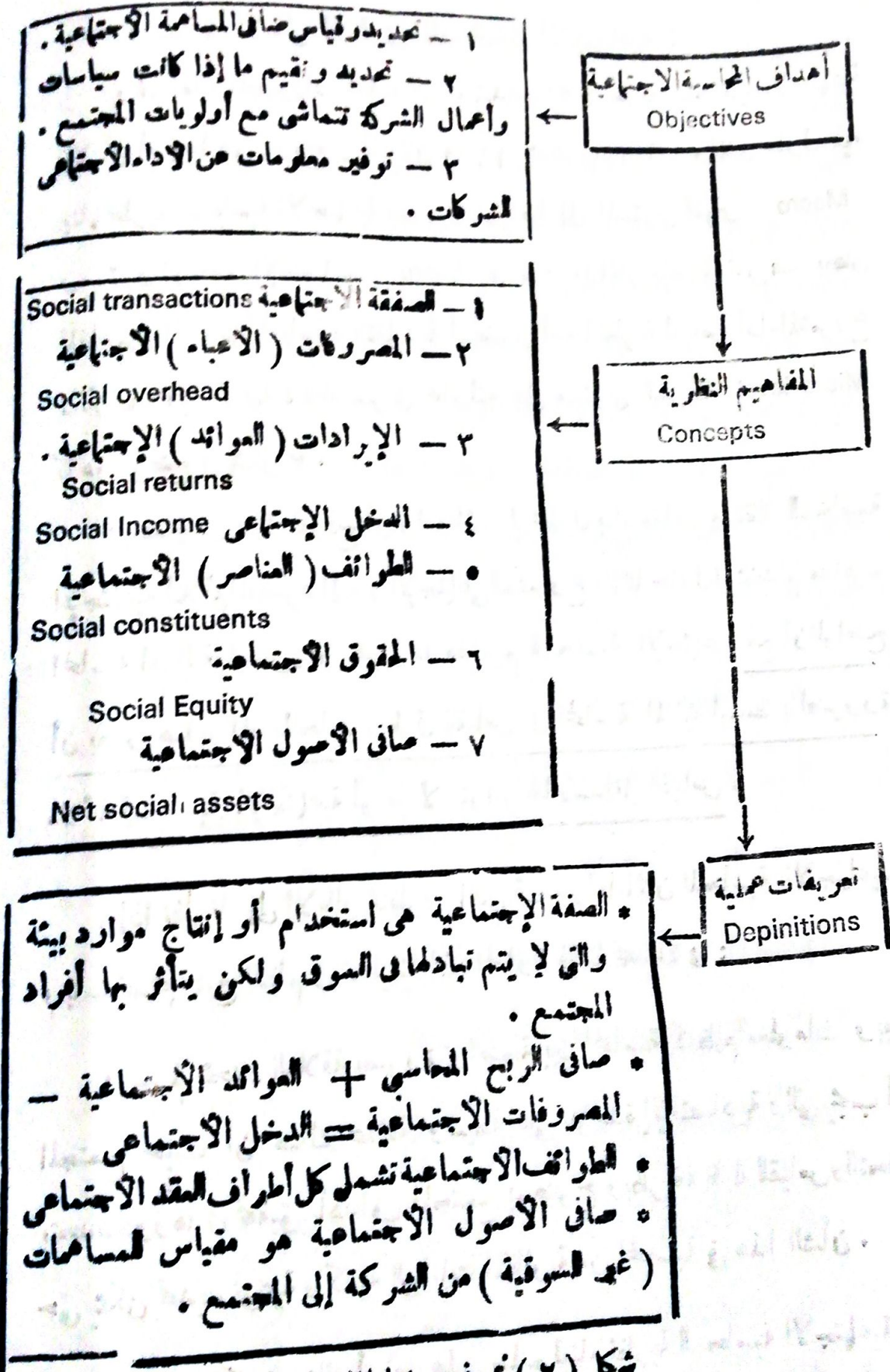
وهم تعدد المجموعات العملية التي استهدفت ايجاد نظرية للمحاسبة الاجتماعية
إلا أن أبرزها هو نموذج راماناان ١٩٧٦ Ramanathan والذي حاول فيه
بناء نظرية للمحاسبة الاجتماعية فقسم مستوياتها إلى المستوى القوي Macro
ومستوى الوحدة الإقتصادية Micro وقام راماناان بإعادة تعريف بعض
المفاهيم والفروض المحاسبية التقليدية ليشتمل أسسها نظرية لقياس أداء المشروع
لاتزاماته الإجتماعية ، وارتكز في محاولته على مستوى للشركة Micro level
كما هو موضح في شكل ٢ .

ويتضح من هذا النموذج أن راماناان لم يحاول بناء مفاهيم مستقلة للمحاسبة
الإجتماعية لتلائم المقصود الدور الإجتماعي للمشروع وإنما حاول استخدام مفاهيم
المحاسبة المالية لينشئ على قرائنها مفاهيم للمحاسبة الإجتماعية مع أن الواضح
أن بعض هذه المصطلحات وطرق القياس في المحاسبة المالية ليست بالضرورية
ملائمة للمحاسبة الإجتماعية أو قد لا تتوافق لها وسائل القياس .

وإذا نظرنا إلى الاطار النظري الذي قدمه راماناان للمحاسبة الاجتماعية
وباستخدام منهج النظم في تحليلنا لهذه المحاولة فإننا نجد الآتي :

١ - لم تحدد العلاقة بصورة واضحة بين المحاسبة كنظام معلومات وبين
المجتمع حيث أن هناك علاقة وسيطة هي الوحدة الإقتصادية والتي يجب أن
تحدد دورها في تحقيق أهداف المجتمع بوضوح وبطريقة قابلة للقياس والتحقق
حتى يمكن تحديد نوعية وكمية البيانات المعالوجة من المحاسبة في هذا الشأن .

٢ - قد لا يكون هناك أساس علمي سليم لبناء نظرية للمحاسبة الاجتماعية على
غرار المحاسبة المالية وذلك لإختلاف الهدف في كل منهما . فمثلا المفاهيم



شكل (٢) نموذج داماناثان

الخاصة بالمصروفات والعوائد الاجتماعية وصافي الدخل الاجتماعي قد لا تناسب المحاسبة الاجتماعية حيث أن الهدف ليس قياس الربح أو الخسارة من أداء المشروع لإلتزاماته الاجتماعية ولكن الهدف الأساسي هو التأكد من أدائه لهذه الإلتزامات بصرف النظر عن حصوله منها على ما يسمى (بالإيراد الاجتماعي).

٣ - إن المفاهيم النظرية يجب أن توفر أساسا للقياس والتحليل . . وهذا مالا يتوفر في نموذج إمامانا إن حيث أنها أضافت مصطلحات مثل صافي الأصول الاجتماعية والتي يصعب - أن أمكن على الإطلاق - قياسها على حسب التعريف المقترح .

٤ - لم تستطع الدراسات الميدانية - على عكس المحاسبة المالية - أن تحدد الطوائف التي تستخدم بيانات المحاسبة الاجتماعية فيها عددا حالات قليلة كان المستفيد فيها من هذه البيانات منظمة حماية البيئة من التلوث وليس هناك دليل واضح على وجود أطراف أخرى تهتم بهذه البيانات . . وبذلك يصعب تحديد مفاهيم وأسس قياس لانباعها في تجميع وتحليل البيانات عن الأداء الاجتماعي للشركات لعدم معرفة مستخدمي هذه البيانات وطريقة تفسيرهم واستخدامهم لها .

القسم الثاني

مشاكل القياس في المحاسبة الاجتماعية

Problems of Measurement in Social Accounting

١- مفهوم القياس :

يمكن تعريف القياس بأنه تخصيص وحدة عبارية معينة (وحدة نقود
لأوزان أو أطوال) لوصف (تقدير) خاصية Attribute معينة لشيء
أو الظاهرة محل القياس (١) .

فمثلاً تقاس خاصية « الثقل » لشيء معين باستخدام وحدة وزن مثل الكيلو
أو الرطل وتقاس خاصية « الحجم » لنفس الشيء بوحدة قياس أخرى مثل القدم
المكعب وتقاس خاصية «الطول» كالمطول ، مثلاً لنفس الشيء بوحدة قياس كالتر
أو الياردة . . كما يمكن قياس خاصية « القيمة الاقتصادية » لشيء نفسه بوحدة
قياس مالية مثل الجنيه أو الدولار مثلاً .

وقد اختارت المحاسبة النقود لتسكون الوحدة العيارية لقياس « القيمة »
الاقتصادية للموارد والاستخدامات التي يتكون منها المركز المالي للمشروع
والتغيرات التي تطرأ عليه .

ولقد كان لهذا الاختيار أسباب عدة من أهمها ملاءمة وحدات النقود
لقياس القيمة الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ عليها والتعبير عنها في شكل مال
يفهمه كل المتعاملين مع المشروع حيث يتعامل الجميع بالنقود في معاملاتهم

(1) Power, L. « Measurement Theory », Wiley 1962.

اليومية العادية يضاف إلى ذلك أن القياس النقدي يمكن مراجعته في القوائم المالية وبالتالي تقري ومدى ملاءمته .
وقد أثبتت التجربة صحة هذا الاختيار على مدى سنوات طويلة إلى أن اجتاحت للعالم موجة مستمرة من ارتفاع الأسعار ظهرت منذ أواخر الخمسينات وبالتالي ظهرت مجموعة من الانتقادات التي وجهت لوحدة النقد ومدى ملاءمتها للقياس المحاسبي في ظل التضخم الذي أصبح من السمات الاقتصادية لعصرنا الحديث . ورغم ذلك ما زالت وحدة النقد هي البديل الأفضل والأكثر قبولاً وفهماً في القياس المحاسبي .

وتتم عملية القياس بالمراحل الآتية :

- (أ) تعريف الشيء أو الظاهرة محل القياس .
- (ب) تحديد الخاصية المراد قياسها .
- (ج) اختيار وحدة القياس المناسبة لهذه الخاصية .
- (د) تخصيص العدد المناسب من وحدات القياس لهذه الخاصية .
- (هـ) اختبار وتحقيق ما تم في (د) .

٢ - ٢ القياس في المحاسبة الاجتماعية :

من أبرز الجهود التي تمت لمناقشة القياس في المحاسبة الاجتماعية ما قام به المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين (AICPA) فقد أصدر المعهد كتيباً بعنوان القياس الاجتماعي Social Measurement ويضم مقترحات المشتركين في ندوة عقدها المعهد لهذا الغرض . ثم نشر المعهد أيضاً دراسة هي محصلة عمل لجنة أخرى كونها المعهد لبحث موضوع القياس الاجتماعي . وصدرت هذه الدراسة

بعضوان قياس الاداء الاجتماعى المشروعات The Measurement of corporate

Social performance فى عام ١٩٧٧ واقعد انتهى المعهد -

فى دراسته هذه - الى انه لا يمكن فى الوقت الحاضر إيجاد نظام متكامل

لقياس الاداء الاجتماعى الشركات واسكن يمكن إنشاء نظام مبدئى يتصف

بما يلي:

(أ) ان يكون عمليا .

(ب) يمكن إنشاؤه وتطبيقه على مراحل .

(ج) يمكن الحكم عليه بأنه مفيد بصفة عامة .

وتضمنت الدراسة أيضا اقتراح مجالات لتطبيق هذا النظام المبدئى فى القياس

وتشمل هذه المجالات الموارد البشرية ، موردى البضائع والخدمات ، المنتجات ،

العملاء ، والبيئة التى تعمل بها الشركة .

وهناك دراسات أخرى تناولت القياس الاجتماعى نذكر منها ١٩٧٦ Estes

(٥) ، Ijiri (١١) ، ١٩٦٧ ، Ridker (٣٠) ، ١٩٧١ ، Diffey (١٢) ، ١٩٧٠ ،

Plowden (٢٧) ، ١٩٧٠ ، King (٢٥) ويعتمد نموذج Estes على مفهوم

التكلفة والعائد . فيعرض النموذج فى أحد جوانبه تكلفة الموارد التى تستخدمها

الوحدة حتى لو كانت هذه الموارد بدون تكلفة عليها . أما جانب العائد

فيشتمل على كل الموائد (القيم المضافة) حتى ولو لم تكن متوفرة بصفة مباشرة

للوحة الاقتصادية .

ويأخذ نموذج Estes الصورة العامة الآتية لقياس صافى النتائج

أو المحاسبة الاجتماعية (SS)

$$SS = \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^{\infty} \frac{B_i}{(1+r)^t} - \sum_{j=1}^m \sum_{t=1}^{\infty} \frac{C_j}{(1+r)^t}$$

where :

SS = social surplus (or deficit)

B_i = the i th social benefit

C_j = the j th social cost.

r = an appropriate discount rate.

t = time period in which benefits or cost is expected to occur.

وأم ما نلاحظه على هذا النموذج أنه يفترض وجود قياسات كمية أصلاما

أسماء العائد الاجتماعي Social cost والتكلفة الاجتماعية Social benefit

وذلك بالإضافة إلى افتراض إمكانية تحديد المجالات المختلفة للعائد والتكلفة في

النشاط الاجتماعي لكل وحدة أو مشروع من مشاكل هذا النموذج أيضا أنه

يفترض إمكانية الفصل بين آثار الأداء الاجتماعي لمشروعات متعددة في مجال

واحد في منطقة واحدة . فكيف يمكن تحديد أثر مساهمة كل مشروع في تحسين

الصحة العامة مثلا وقياس ذلك بصورة كمية في شكل تكلفة وعائد .

أما Ridker فقد اقترح نموذجا لقياس جانب من الأداء الاجتماعي

للمشروع وهو التلوث البيئي . وهو يرى أن تلوث الهواء يمكن أن تصاحبه أضرار

صحية تؤدي إلى التأثير على قوة العمل في المجتمع بخروج بعض الأفراد مبكرا من

الخدمة لإعتلال صحتهم أو موتهم .

وقد اقترح النموذج التالي لقياس التضحية التي يتكبدتها المجتمع نتيجة خروج

بعض أفراد من العمل مبكراً .

$$V_a = \sum_{n=a}^{\infty} \frac{P_{a1}^n P_{a2}^n P_{a3}^n Y_n}{(1+r)^{n-a}}$$

where :

V_a = present value of the future earnings of an individual of age a living to age n .

P_{a1}^n = Probability that an individual of age a will live to age n .

P_{a2}^n = Probability that an individual of age a , living at age n , will be in the labor force at age n .

P_{a3}^n = Probability that an individual of age a living and in the labor force at age n , will be employed at age n .

Y_n = earnings at age n .

r = rate of interest

ورغم أن هذا النموذج أكثر قابلية للتطبيق في القياس الكمي عن سابقه إلا أنه يفترض بصفة أساسية أن خروج الأفراد من الخدمة مبكرا يرجع إلى التلوث البيئي فإذا ما رفضنا صحة هذه الفرض على إطلاقه لم تعتبر نتائج هذا النموذج عن معنى حقيقي. وبالطبع هناك أكثر من سبب يدعو لعدم قبول هذا الافتراض. كما أن هذا النموذج يهدف إلى قياس جانب التكلفة (التضحية) التي يتكبدها المجتمع من ممارسات المنشأة.

أي أنه يوضح نظره المجتمع إلى المنشأة وتظهر المشكلة في تخصيص هذه الحسارة أو التكاليف على أكثر من منشأة اقتصادية تعمل كإحدى في منطقة واحدة وتسبب التلوث مثلا (كنطقة حلوان أو شبرا الخيمة في مصر مثلا).

أما Ditty فقد حاول قياس أثر الضوضاء عن طريق المقارنة بين قيمة الامتلاكات الموجودة في محيط الضوضاء ومثيلتها خارج دائرة الضوضاء أو اثر دخول الضوضاء في منطقة معينة (بإنشاء مصنع مثلا) على قيمة ممتلكاتها . وهذا قياس مالي بطبيعة الحال .

وتشابه هذه الدراسة مع أخرى قام بها بلودن Plowden في عام ١٩٧٠

ومن الدراسات التي اهتمت بالتكلفة التي تترتب على أداء المشروع لآثاره الاجتماعية تلك التي قام بها King واستخدم فيها أسلوب تحليل الفعالية Cost-Effectiveness Analysis ويعتمد هذا الأسلوب على :

- ١ - إقتراض أن الاهداف محددة واضحة وقابلة للمراجعة والتقييم .
- ٢ - تحليل البدائل المتاحة لتحقيق هذه الاهداف .
- ٣ - اختيار مقياس فاعلية مناسب .
- ٤ - تقدير التكاليف المطلوبة .
- ٥ - وضع النموذج الذي يحدد العلاقة بين التكلفة والفاعلية والعوامل الجينية .

٦ -

٢ - ٣ مشكلة البيانات في القياس الاجتماعي :

يتوقف اختيار المقياس المناسب على نوعية البيانات المتاحة ، وتختلف البيانات التي يمكن تجديدها على طبيعة النشاط أو مجال الأداء ، والملاحظ أن الأداء الاجتماعي للمشروع ينتج في الغالب بيانات وصفية (غير كمية) مما يجعل المقاييس المحاسبية التقليدية غير ملائمة أو لا تحمل دلالة معينة ، ولقد أوردت

بحسب تعريفنا في الفصل الثاني من كتابنا في فلسفة المحاسبة الحديثة فكل ما
مجال الاداء البيانات المطلوبة مصدر البيانات

• طريقة الاستعمال • الاسراف أو تلوين • دراسات خاصة

المياه
يقوم بها المشروع
٢ - الضوضاء والاهتزاز • كمية الضوضاء والاهتزاز • استهارة استقصاء
التي تعاني منها المنطقة لرأي المواطنين
والناجمة من ممارسة في المنطقة
للمشروع انشطاه

والملاحظ هل هذا النموذج أن نوعية البيانات المقترحة تخرج عن اهتمامات
المحاسبين وعن مجال تأهيلهم بالإضافة إلى أن جمع البيانات عن طريق
الاستقصاءات عملية مكلفة وغير مضمونة وتنخفض فيها درجة الثقة بهذه البيانات
لأسباب متعددة خاصة في مجتمع لا يتمتع أفراده بالثقافة أو الوعي اللازم .

وهناك نماذج أخرى مشابهة لهذا النموذج (١٠) في كتابنا في فلسفة المحاسبة الحديثة

٢ - ٤ تحليل مشاكل القياس في المحاسبة الاجتماعية :

طبقا لنظرية النظم فإن النظام الاكبر يحدد بحدود وظيفة كل نظام فرعي أو عنصر

فيه ومن ضمن هذه الوظائف قياس وتحليل البيانات . وعادة ما يتم القياس على
المستويات الفرعية ثم يتم تجميع وتلخيص هذه البيانات وتصعيدها إلى النظام
الأكبر حتى يمكن تقييمها والحكم على كفاءة أداء النظام الفرعي لوظيفته . أي
أن الأساس في القياس في المحاسبة الاجتماعية هو تحديد مجال الاداء الاجتماعي
والخاصية المراد قياسها والمقياس المناسب لهذه الخاصية - والعنصر القائم بالقياس .

وتتم عملية التحديد هذه من النظام الأكبر إلى الأصغر أو العرشي كما هو موضح في شكل ١ .

ولكن يتضح من العرض السابق لمحاولات القياس في المحاسبة الاجتماعية ما يلي :

١ - أنه لم يتحدد على وجه الدقة مجال الأداء الاجتماعي للشركات إلا في مجهرات عامة مثل تحسين مستوى المواطن أو رفع مستوى التعليم أو الصحة مثلا - وقد نتج عن ذلك عدم وجود تعريفات عملية Operational definitions لمجالات القياس .. وأيضاً لم تحدد بالضبط ماهية البيانات المراد تحميمها وقياسها وما نراه في الأدب المحاسبي في هذا الشأن ما هو إلا اجتهادات شخصية لما يجب أن تتضمنه الالتزامات الاجتماعية للمشروع . فثلا تكاليف المعاشات والميزات الصحية للعاملين بعد انتهاء خدمتهم هل هي أداء اجتماعي أو اقتصادي للمشروع ؟ اختلف التبويب بين كتاب مختلفين .

ومسألة إرضاء المستهلكين هل هي أداء اجتماعي أم اقتصادي . وإذا لم يكن الفرق بينهما واضحاً فما هو هدف الفصل بين أداء المشروع في هذه المجالات خاصة إذا كان القياس على أساس هذا الفصل مستحيلاً للتأثر المتبادل بين الأداء الاجتماعي والاقتصادي .

٢ - صعوبة تحديد الخاصية المراد قياسها في أداء المشروع لالتزاماته الاجتماعية فتحديد الخاصية المطلوب قياسها يتوقف على :

(أ) البيانات المطلوبة وهي بالتالي تتوقف على الطوائف المستخدمة لهذه البيانات .

(ب) هدف التحليل أو للتقييم .

والملاحظ أن نماذج القياس المقترحة في المحاسبة الاجتماعية تختلف في الخاصية attribute المراد قياسها فمنهم من يحاول قياس التكلفة والعائد والفرق بينهما (نموذج Estes) ومنهم من يقيس التكلفة فقط . بل أن بعض النماذج تقيس التكلفة والعائد من وجهة نظر المشروع والأخرى تقيسها من وجهة نظر المجتمع . وبالتالي فالخاصية المراد قياسها ليست محددة على وجه الدقة .

يضاف إلى ذلك أنه ليس هناك دليل على نوعية البيانات المطلوبة للطوائف المهتمة بالأداء الاجتماعي فقد تكون بعض هذه الطوائف مهتمة بنسبة التلوث في الهواء أو الماء مثلاً ولا تهتم كثيراً بقياس التكلفة ... وهذه خاصية تقاس بمعاملات فنية وتختلف عما تقدمه المحاسبة من قياسات مالية أو معدلات كمية .

٣ - القياس المناسب للخاصية الأداء The appropriate measure يتوقف اختيار المقياس المناسب على نوعية البيانات المتاحة . وبالنظر إلى مقترحات جمع المحاسبين الأمريكيين بشأن البيانات المطلوبة (راجع الجدول الموضح سابقاً) فإننا نلاحظ ما يلي :

(أ) البيانات في معظمها وصفية (انطباق المواطنين عن تلوث الماء أو الهواء أو الضوضاء التي يسببها عمل المشروع) وبالتالي فقد تحتاج إلى قياس وصفي مثل (جيد - مقبول - ردي) أو قد يمكن ترجمة ذلك إلى مقياس كمي رمزي (١ - ٢ - ٣) وفي مثل هذه الحالة يكون هناك تقريب جوهري في عملية القياس في مراحلها المختلفة (الملاحظة - التقدير الشخصي الترجمة إلى نظام نقاط مثلاً).

(ب) البيانات متعددة النوعية .. فبعضها قياسات فنية مثل نسبة المعادن المختلفة في الماء والهواء .. والآخر قياسات وصفية كما أوردنا في (أ) والثالث قد يشتمل على بيانات مالية وبالتالي فإنه رغم إمكانية قياس كل خاصية على حده ، يصعب تجميع هذه القياسات للتعبير عن مستوى أداء المجال أو النشاط كله .

(م ٣ - - المجلة)

ويصبح من الضروري استخدام نموذج قياس متعدد الأبعاد multidimensional لإمكانية ترجمة وتجميع الأنواع المختلفة من المقاييس في مقياس (مؤشر) واحد .

ويترتب على محاولة إسناد مهمة تسجيل وتقييم الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية إلى المحاسبة باعتبارها وظيفة قياس وتحليل البيانات نتائج منها :

(أ) أن النماذج المقترحة للقياس الاجتماعي مازالت تستخدم القياس المالي (وحدة النقود) كما هو الحال في القياس المحاسبي التقليدي وقد لا يكون ذلك ملائماً لتوعية البيانات في مجال الأداء الاجتماعي للشركات وللهدف من التحليل .

(ب) أن النماذج المقترحة تستخدم القياس الكمي وهذا بالطبع لا يؤدي إلى نتائج دقيقة في تحليل البيانات الوصفية حتى مع إمكانية ترجمتها إلى صورة كمية حيث يدخل فيها خطأ القياس والترجمة والتقريب لدرجة كبيرة .

(ج) أن النماذج المقترحة تقدم متغيرات عامة ليس لها تعريفات عملية يمكن قياسها وبالتالي فرغم مظهرها الرياضي والكمي إلا أن تطبيقها يواجه مشاكل عديدة ولهذا على ذلك نموذج Estes الذي يعرف بـ B_j بأنها العائد الاجتماعي من نشاط Z وقد لا يمكن قياس هذا العائد في أنشطة كثيرة مثل منع الضوضاء مثلا .

ويرجع السبب الرئيسي في تمسك المحاسبين بالقياس الكمي إلى حرصهم على كسب ثقة المجتمع كمنهنة تستخدم وسائل قياس كمية يمكن مراجعتها والتصديق على صحتها .

منذ أن بدأ الحديث عن الالتزامات الاجتماعية المشروعة وقد دأب الكتاب على إسناد

المستوية إلى المحاسبة على أساس المعرفة التاريخية بالمحاسبة كنظام لقياس وعرض بيانات عن النواحي المالية (٣ ، ٤) ولكن لم يهتم من اقترحوا ذلك بأن المقاييس المتبعة في المحاسبة المالية لا تناسب بعض مجالات الأداء الاجتماعي للمشروع . وأن مفاهيم ومبادئ نظرية المحاسبة المالية قد بنيت لتساند وتشرح مقياس كمي مالي فخاصية معينة وهي قيمة أو كمية معاملات اقتصادية معينة .

وباستخدام منهج النظم نجد أن المجتمع (كنظام أكبر) عليه تحديد العناصر المستوة عن قياس وتقييم الواجبات التي تقوم بها النظم الفرعية (كالوحدة الاقتصادية مثلا) والتي بدورها تحدد عنصراً فيها لما يمكن أن يسمى بالقياس للنشاط الداخلي في هذا المجال . وبعبارة أخرى فقد يكون هناك قياس خارجي للأداء الاجتماعي للمشروع وتقوم بهذا القياس منظمات بيئية وهيئات حكومية من خارج المشروع وتستخدم في ذلك أساليب قياس ملائمة لطبيعة بياناتها وقد تكون هذه الأساليب كمية أو وصفية . ومن جهة أخرى قد تسند الوحدة الاقتصادية مهمة قياس الأداء الاجتماعي إلى عناصر داخلية فيها (ومنها المحاسبة أيضا) وهنا يختصر كل عنصر بقياس خاصية معينة . ويكون الملائم مع طبيعة المحاسبة وأما ليهيأ في القياس أن يسند إليها مهمة قياس تكلفة أداء المشروع والتزاماته الاجتماعية . بينما يسند إلى النظام الإحصائي في الشركة قياس العائد من الأداء الاجتماعي في شكل مؤشرات أو مقاييس اجتماعية غير مالية أو محاسبية .

القسم الثالث

دور مقترح للبحث المحاسبي في تطوير

المحاسبة الاجتماعية

يتضح لنا مما تقدم أن مفهوم المحاسبة الاجتماعية والذي ظهر في الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة كان إستجابة علمية لبعض الضغوط المانوية وأحيانا القانونية (مثل قوانين الحفاظ على البيئة من التلوث في الولايات المتحدة) . ولم تبلور هذه الاقتراحات العلمية في شكل معايير أو إجراءات قابلة للتطبيق فيما يتعلق بقياس وعرض معلومات عن الأداء الاجتماعي للشركات .

وبعد تحليلنا للمشاكل النظرية وأساليب القياس فإن الباحث يقسم مسؤولية تقييم الأداء الاجتماعي للمشروعات الاقتصادية (وبالتالي البحث فيها) إلى قسمين رئيسيين طبقا لمنهج النظم .

أولا - المحاسبة عن المدخلات (التكلفة) التي تتكبدها الوحدة الاقتصادية :

يرى الباحث أن دور المحاسبة يتحدد في هذا الجانب ، وعليها تسجيل التكاليف التي يتحملها المشروع في سبيل القيام بالالتزامات الاجتماعية أي أن تقتصر مسؤولية المحاسبة على قياس وتوفير بيانات عن جانب التكلفة . على أن يترك قياس

العائد لوظائف ونظم أخرى غير المحاسبة وقد تكون هذه النظم خارج المشروع أو نظم غير محاسبية يخصصها المشروع لهذه الوظائف . أما دور المحاسبة فيتضمن ما يلي :

١ - تسجيل المصروفات (أو التكاليف) التي يتحملها المشروع في كل مجال من مجالات الاداء الاجتماعى والمهددة أما بقوانين أو بأعراف سارية فيمكن للمحاسبة مثلا قياس وتسجيل تكلفة الموارد البشرية العاملة في المشروع ، الانفاق على خدمات تعليمية للبيئة المحيطة ، وتكاليف مكافحة أو إزالة التلوث البيئى .

٢ - البحث في المشاكل المحاسبية الناتجة عن هذه المصروفات . من أمثلة ذلك مشكلة تبويب مصروفات التأهيل والتدريب وما إذا كانت مصروفات إيراديا أو رأسمالياً .

٣ - محاولة وضع قواعد للفصل بين ما يعتبر أداء إقتصاديا للوحدة أو أداء اجتماعيا حتى يمكن تحديد مجالات التكاليف الاجتماعية .

٤ - وضع إطار لتفسير هذه البيانات المحاسبية في ضوء المقاييس الأخرى للموائد الاجتماعية بحيث يمكن لإدارة المشروع استخدامها في قرارات تحسين وتطوير الاداء الاجتماعى .

ومن الواضح أن هذا الدور المقترح للمحاسبة يتمشى مع طبيعتها كافة للأرقام ومع نوعية القياس المالى الذى تستخدمه وأيضا مع التأهيل الذى تفرضه مزاوله هذه المهنة (٣ ، ٤) . كما يمكن إخضاع هذه البيانات للمراجعة وأن يبدى مراجع الحسابات رأيه في مدى تمثيلها للحقيقة - وذلك كله لا يخرج المحاسبة عن مجال المهنة وما يبرها .

ثانياً - المحاسبة عن مخرجات الاداء الاجتماعى للشركات :

(تقويم الاداء الاجتماعى للمشروعات) :

إن نظاما لقياس وتقويم الاداء الاجتماعى للمشروعات يجب أن يهتم بغرض استخدامه بواسطة عناصر في المجتمع مخصصة لذلك وأكثر قدرة على القيام بهذه الوظيفة .

وفي اعتقادنا أن تشمل هذه العناصر منظمات اجتماعية مثل منظمات خدمة والمحافظات إلى البيئة وجهات حكومية مثل إدارات التعليم والصحة . ولكل من هذه العناصر وسائلها الخاصة في قياس الأداء الاجتماعي للشركات . وليس من الضروري أن يكون القياس الذي تقوم به هذه العناصر مالياً بطبيعته . فقد نكتفي هذه الطوائف أو الهيئات في معظم الأحيان باستخدام المؤشرات الاجتماعية Social Indicators (١٣) . وتعرف المؤشرات الاجتماعية بأنها قياسات للظروف الخارجية (الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية) والداخلية (الشخصية والمعنوية) للوجود الإنساني في مجتمع معين والتغيرات التي تنشأ على هذه الظروف خلال فترة زمنية (٢١) - وتعرف أيضاً بأنها بيانات كمية تستخدم كأرقام قياسية لوصف بعض الظروف الاجتماعية .

وتتميز المؤشرات الاجتماعية بأنها تهتم غالباً بقياس المخرجات للأداء الاجتماعي كستوى التعليم والصحة كما أنها توضح الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياسات البديلة حينما توضع السياسات في نموذج واحد .

ويتطلب نظام المؤشرات الاجتماعية في القياس التركيز على الجانب التحليلي وليس الوصفي . ويجب أن تكون المؤشرات المقترحة قابلة للتطبيق وتؤدي إلى نتائج ذات معنى (٨) .

من أمثلة المؤشرات العامة مقياس الناتج القومي GNP (وهذا مقياس اقتصادي) أو نسبة عدد الأطباء إلى السكان مثلاً . (وهذا مقياس اجتماعي) كما أن هناك مؤشرات أخرى يمكن استخدامها ونذكر منها على سبيل المثال :
١- نسبة البطالة
٢- نسبة النمو السكاني
٣- نسبة الميزانية العامة
٤- نسبة التضخم
٥- نسبة البطالة
٦- نسبة النمو السكاني
٧- نسبة الميزانية العامة
٨- نسبة التضخم

المؤشر المستخدم	الحالة الاجتماعية
<ul style="list-style-type: none"> * متوسط ساعات العمل * ساعات الانتقال إلى مكان العمل * الإجازة السنوية بأجر 	<p>١ - ظروف العمل</p>
<ul style="list-style-type: none"> * نسبة المساكن المتاحة إلى المطلوبة * الخدمات الأساسية للسكن * نسبة التعرض للتلوث * نسبة التعرض للضوضاء 	<p>٢ - العوامل البيئية المحيطة</p> <ul style="list-style-type: none"> * الظروف السكنية * المؤشرات البيئية

و كما نرى فإن هذه المؤشرات ليست في مجال القياس المحاسبي المالي . وبالتالي فليس من المنطقي إلزام المحاسبة بتوفير معلومات عنها ولكن هناك طوائف أخرى في المجتمع تقوم بعملية تسجيل وقياس البيانات المطلوبة . على أن هناك بديلاً آخر وهو أن تخصص المنشأة الاقتصادية بعض الأفراد لقياس العائد (النتيجة) من الأداء الاجتماعي للمشروع وتكون هذه المجموعة عنصراً (نظاماً فرعياً) في نظام المعلومات الإداري - ويكونوا مؤهلين للقياس غير المحاسبي ويمكن مثلاً أن تقوم إدارة الإحصاء الموجودة بالشركات بذلك . ولا يحتاج ذلك أن يبدي المراجع رأيه في هذا القياس .

ثالثاً : نظام نشر بيانات الأداء الاجتماعي للمشروع :

يقترح هذا البحث أن تنشر بيانات الأداء الاجتماعي للمشروع على

الوجه الآتي :

١ - تتضمن القوائم المالية المنشورة والتي تمت مراجعتها وتصديق مراجع الحسابات عليها - تتضمن هذه القوائم جانب التكاليف التي تحملتها الشركة لأداء الإلتزامات الاجتماعية .

٢ - نشر بيانات إضافية تتم فيها عرض الأهداف الاجتماعية التي يسعى المشروع (الشركة) لتحقيقها والخطة الموضوعية لذلك وماتم إنجازه في شكل برامج ، وينشر مع ذلك بعض المؤشرات التي تم قياسها عن الأداء الاجتماعي للشركات والتي قامت بحسابها عناصر أخرى في المشروع غير المحاسبية (كإدارة الإحصاء مثلا) ويتم نشر هذه البيانات في :

(أ) تقرير مجلس الإدارة السنوي المعروف والمرفق بالقوائم المالية .

أو (ب) تقرير الأداء الاجتماعي للمشروع وهذا تقرير مقترح يحتوي على المعلومات المقترحة ويرفق بتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية ، ولا يتطلب -
تصديق مراجع الحسابات لأن البيانات المنشورة فيه ليست كلها مالية أو مقاسة طبقاً للأصول المحاسبية .

الخلاصة

تلعب المحاسبة دوراً هاماً في توفير البيانات لاتخاذ القرارات الاقتصادية .
ومن الصعب عليها أن تقوم بمعبء بمائل لخدمة القرارات الاجتماعية أو قياس
الأداء الاجتماعي وترجع هذه الصعوبة إلى الحاجة إلى خلق مفاهيم جديدة
لمحاسبة عن هذا الجانب ثم استنباط أساليب جديدة للقياس تكون ملائمة
للبيانات غير الكمية وغير المالية بالإضافة إلى أساليب القياس المالي .

وفي عصرنا الحاضر ومع تعقد وتنوع أنواع البيانات المطلوبة للقرارات
الإقتصادية ومع مشاكل التضخم والتغير السريع في أساليب الإنتاج
(التكنولوجيا) أصبح على المحاسبة أن تواجه عديداً من المشاكل التي تهدد
صدق تمثيل البيانات المحاسبية للواقع الإقتصادي للمشروع وتخلق تساؤلات
عديدة على قدرة مهنة المحاسبة على مواجهة هذا التغير السريع ، ليس فقط بتوفير
البيانات المطلوبة بل أيضا بالتصديق على صحتها مما يعطى الأمان والثقة لمتخذ
القرار فيما يستخدمه من بيانات .

وهذا البحث يخلص إلى أن المحاسبة تستطيع أن توفر بيانات عن جانب
التكلفة فقط في مثل هذا النشاط أما قياس العوائد والمنافع من هذا النشاط فيجب أن
تقوم به إما وظائف متخصصة (غير محاسبية) داخل المشروع أو يترك مثل هذا
التقييم إلى منظمات اجتماعية وهيئات حكومية .

REFERENCES

- 1 — Ackerman, Robert W. «**The Social Challenge to Business**», Cambridge, Harvard University Press, 1957.
- 2 — American Accounting Association «**Report of the Committee of Effectiveness for Social Programs**», **The Accounting Review**, Supplement to 47 (1972) PP. 337-396.
- 3 — ———, «**Report of The Committee on Environmental Effects of Organizational Behavior**», **The Accounting Review**, Supplement to v. 48 (1973) pp. 73 - 119.
- 4 — ———, **Report of The Committee on The Measurement of Social Costs**», **The Accounting Review**, Supplement to v. 49 (1974) PP. 99-113.
- 5 — ———, «**Report of The Committee on Accounting for Social Performance**», **The Accounting Review**, Supplement to v. 50 (1957) PP. 38-69.
- 6 — American Institute of Certified Public Accountants **The Measurement of Corporate Social Performance**», New York, (AICPA, 1976).
- 7 — Ashby, Ross, **Design For a Brain**, Wiley, New York, 1954.
- 8 — Bendock, Charles M. «**Measuring Social Costs**», **Management Accounting**, January 1975, PP: 13-15.
- 9 — Carley, Michael «**Social Theory and Models in Social Indicator Research**», **International Journal of Social Economics**, 6, No. 1, 1979.
- 10 — Carroll, Archie B, «**A Three-Dimensional Conceptual Model for Corporate Performance**», **Academy of Management Review**, No. 4, (1979), p. 500.

- 11 — Cook, C. Davidson and Charles Smith «Social Costs and Private Accounting» **ABACUS**, December 1974.
- 12 — Cooper, W. and Yuji Ijiri «From Accounting to Accountability. . . Steps to A Corporate Social Report» A paper presented in **The Arthur Young Professor's Roundtable** at the University of Illinois, Urbana, Illinois, March 30-31, 1976.
- 13 — Diffey, R. «An Investigation into the Effect of High Traffic Noise on House Prices in a Homogeneous Submarket», paper Presented at a seminar on House prices and the Unique-Economics of Housing. London School of Economics, December 1971.
- 14 — Dilly, Steven C. «Practical Approaches to Social Accounting» **CPA Journal**, February 1975.
- 15 — Estes, Ralph «Socio-Economic Accounting and External Diseconomies», **The Accounting Review**, 47 (April, 1972) PP. 284 - 290.
- 16 — Estes, Ralph «Corporate Social Accounting», New York, Wiley & Sons, 1976 P. 91.
- 17 — ———, «A Comprehensive Corporate Social Reporting Model», in **Social Accounting**, (ed : Seilder and Seilder), pp 185 - 204.
- 18 — Hanns — Martin schoenfeld, **The status of social Reporting in Selected Countries**, Center for International Education and Research in Accounting, Urbana PP 111, 1978.
- 19 — Hunt, S.M. «Conducting A Social Inventory». **Management Accounting**, October 1974, PP. 15-17.
- 20 — Jean Jacques Rousseau «The Social Contract and Discourse», London, Everyman's Library, 1947, P. 3.

- 21 — King, Barry «Cost-Effectiveness Analysis : Implications for Accountants» **Journal of Accountancy**, May 1970.
 - 22 — Land, Kenneth «Theories, Models, and Indicators of Social change», **International Social Science Journal**, No. 1, 1975.
 - 23 — Linowes, David «**The Corporate Conscious**», New York, Hawthorne Books, 1974.
 - 24 — Take, J. «Second Treatise on Civil Government» in **Barkers Social contract**, New York, Oxford University Press, 1948.
 - 25 — McGuire, Joseph W. «**Business and Society**», New York : McGraw - Hill, 1963.
 - 26 — National Association of Accountants «Report of The Committee on Accounting for Corporate Social Performance», **Management Accounting**, 55 (February 1974).
 - 27 — Neil Churchill «Toward A Theory for Social Accounting», **Studies in Accounting**, Edited by; W.T. Baxter, and S. Davidson, Published by The Institute of Chartered Accountants in England and Wales, 1977.
 - 28 — Plowden, P. «**The Cost of Noise**», London Metra Consulting Group, 1970.
 - 29 — Pomeroy, R. « **Systems and Procedures** », 2 nd ed, Prentice-Hall Englewood Cliffs, N.J, 1968."
 - 30 — Ramanathan, Kavasseri «Toward a Theory for Social Accounting», **The Accounting Review**, 51 (July 1976) pp. 516-528.
 - 31 — Ronen, Josua, «Accounting for Social Costs and Benefits» **Objectives of Financial Statements**, (ed. Cramer & Sorter), (AICPA 1974), PP. 317-340.
- Ridkern R.G. **Economic Costs of Air Pollution** New York, Praeger, 1967.
- Van Pelt, III, John V. «The Social Costs of Social Benefits», **Management Accounting**, October 1974, PP. 11-14.